AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

((التحليل الاقتصادي لأثر الموازنة العامة في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2021))

Economic analysis of the role of the general budget in economic growth in Iraq for the period 2004-2021

ا.م .د. ازهار شمران جبر

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة واسط

ashamran@uowasit.edu.iq

الخلاصة.

إنَّ الأوضاع غير الطبيعية التي مر بها العراق؛ ولا سيما بعد عام 2003 من احتلال وداعش تسببت في حدوث اختلالات كبيره في بنية الاقتصاد العراقي وأدَّت إلى حدوث اختلال في هيكل الموازنة العامة للحكومة العراقية؛ إذ إن الإيرادات العامة للموازنة العامة ارتكزت بنسبه كبيرة جدا على إيرادات القطاع النفطي في تمويل الموازنة العامة، في الوقت الذي كانت تتراجع فيه حجم الإيرادات الأخرى في تكوين الإيرادات العامة للدولة مثل الإيرادات الضريبية والرسوم، وغيرها من الإيرادات الأخرى.

إن الأزمات الاقتصادية والصحية الكبيرة التي تعرض لها العالم كله، أثرت على الاقتصاد العراقي بصوره خاصه واثرت على ايراداته؛ لأن أسعار النفط هي أسعار عالمية وتعتمد على الأوضاع الأمنية والسياسية للبلدان كافة.

في جائحه كورونا تأثرت أسعار النفط، وبذلك أدت إلى انخفاض أسعار النفط، ومن ثمَّ انخفاض الإيرادات الحكومية، فضلا عن ارتفاع النفقات العامة من أجل مواجهة ذلك الوباء، وكذلك الحال في دخول داعش إلى العراق خُصص أكثر من 60% من إيرادات الحكومة العراقية للأنفاق العسكري، وهذا يعني تزايد النفقات العامة وقلة الإيرادات ومن ثمَّ يعني حدوث عجز في الموازنة العامة.

Conclusion.

The abnormal conditions that Iraq went through, especially after the 2003 occupation and ISIS, caused major imbalances in the structure of the Iraqi economy, which led to an imbalance in the

structure of the general budget of the Iraqi government, as the general revenues of the general budget were concentrated in a large proportion The oil sector's revenues only financed the general budget at the time The volume of other revenues in the formation of the state's general revenues declines, such as tax revenues, fees, and other revenues. The major economic and health crises to which the entire world was exposed also affected the Iraqi economy in particular and affected its revenues, since oil prices are global prices and depend on the security and political conditions of the countries. All the Corona pandemic has affected Oil prices and thus led to a decrease in oil prices and thus a decrease in government revenues as well as an increase in public expenditures in order to confront this epidemic. This is also the case with the entry of ISIS into Iraq. More than 60% of the Iraqi government's revenues are allocated to military spending and this means an increase in public expenditures and a decrease in revenues and thus means the occurrence of Deficit in the general budget.

المقدمة :

بما أن القطاع النفطي في العراق والقطاع الرائد مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، ولا سيما في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما ينعكس سلباً على واقع النمو الاقتصادي في العراق؛ لأن الناتج المحلي الإجمالي هو أحد المؤشرات الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي للبلد، وبما أن مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى تكون منخفضة في تكوين ذلك المتغير الاقتصادي المهم الذي له دور كبير في تحقيق النمو الاقتصادي للبلد.

وبذلك يمكن القول إن القطاع النفطي يمثل المورد الرئيس في تمويل الموازنة العامة للحكومة العراقية وفي تحديد حجم الانفاق العام، إذ إن أغلب الصادرات هي صادرات القطاع النفطي في العراق فقط، وشغلت نسبة كبيرة من صادرات الاقتصاد العراقي مقابل استيراد السلع والخدمات الأخرى، وأن الطبيعة الريعية للأقتصاد العراقي جعلت العراق أحد اقتصادات البلدان النامية، على الرغم من الموارد الأخرى المتوفرة فيه. وبما انَّ مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى فيه منخفضة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، لذا فان القطاع النفطي يستحوذ على نسبة كبيرة جداً في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي لأن القطاعات الأخرى لا تشكل سوى نسبه قليلة جدا من تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

وهذا يعني أن القطاع النفطي أصبح يمثل المورد الأساسي في تمويل إيرادات الموازنة العامة للحكومة العراقية.

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة، الاقتصاد العراقي، النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي.

Keywords: general budget, Iraqi economy, economic growth, gross domestic product.

مشكله الدراسة : بما أن الاقتصاد العراقي يعتمد بنسبه كبيرة جدا على الإيرادات النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي له دون مساهمه القطاعات الأخرى، وكذلك في تمويل النفقات العامة للحكومة العراقية فان ذلك يتسبب في حدوث عجز في الموازنة العامة ومن انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي في العراق.

فرضيه البحث : ينطلق البحث من الفرضية الأتية: أن الاختلال الذي يحصل في بنية الناتج المحلي الإجمالي من خلال اعتماده بنسبة كبيرة جداً على القطاع النفطي هذا يتسبب في جعل الاقتصاد العراقي معرض للصدمات الخارجية والداخلية وانعكاس تلك الصدمات على الموازنة العامة من خلال خفض الإيرادات العامة لها وزياده النفقات، ومن ثمَّ حدوث العجز في الموازنة العامة.

أهداف البحث : يهد ف البحث إلى دراسة وتحليل العلاقة بين أهم المؤشرات الأساسية للموازنة العامة سواء كانت فائضاً أم عجزاً وتأثيرها على معدلات النمو الاقتصادي من خلال التأثير على معدلات الناتج المحلي الإجمالي في العراق.

منهجيه البحث :

لاثبات فرضيه البحث فقد استعملنا الاسلوب الوصفي في التحليل لعرض أثر الموازنة العامة في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق.

أهميه الدراسة : تتمثل أهميه الدراسة في دراسة وتحليل الاختلال الحاصل في هيكل الاقتصاد العراقي، وما له من تأثير على الموازنة العامة للحكومة العراقية، وهذا ينعكس سلباً في تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي في العراق.

أولا. الإطار النظري للموازنة العامة والنمو الاقتصادي في العراق.

1: الموازنة العامة في العراق.

تعدُّ الموازنة العامة عملاً تنفيذياً للأهداف المحددة من لدن السياسة المالية والاقتصادية في البلد، التي تعبر عن نشاطات في الحكومة واتجاهاتها في مختلف المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية؛ إذ إنها تمثل الترجمة للأهداف التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها التي تحدد على ضوئها الأهداف والشروط للأنفاق والجباية، وتكون وفقا للقوانين التي تقرها السلطات التشريعية في العراق التي تؤثر في توجيه الاقتصاد العام للبلد.

تعتمد الموازنة العامة اعتماداً كبيراً على النشاط الاقتصادي للبلد لأنها تؤثر وتتأثر به، ففي حاله أوقات الازدهار الاقتصادي الذي يمر بها البلد تزداد حصيلة الدولة من الإيرادات سواء كانت ايرادات ضريبيه أم غير ضريبيه، وبذلك تزداد الإيرادات العامة للحكومة العراقية، وعلى العكس من ذلك تماماً في أوقات الكساد الاقتصادي تنخفض حصيلة الإيرادات للدولة. وهذا يعني ارتفاع في النفقات العامة يفوق حصيلة الإيرادات العامة للدولة، وهذا يحدث عجز في الموازنة العامة، وأيضا يمكن القول بأن الموازنة العامة هي خطة مالية تتضمن تقديراً مسبقاً لنفقات الدولة وإيراداتها، وخلال مده زمنية معينة. عاده ما تكون سنة واحدة، وأن إعداد الموازنة يتم في ضوء الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والمالية والسياسية التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها، واي منها يشغل الأولوية في تنفيذه إذ تُنفذ بنود الموازنة العامة بعد أن يُحصل على إذن

من لدن السلطة التشريعية في العراق. وأن الموازنة العامة هي من أهم الأدوات الرئيسة التي تكون مهمة وأساسية للسياسة المالية التي يكون لها دور أساسي في معرفه توجهات الحكومة العراقية من خلال تحقيق فائض أو عجز في الموازنة العامة. وبما أنَّ صافي الموازنة العامة للحكومة العراقية يتمثل بالعجز منذ عام 2003 الذي امتد إلى عامنا هذا. لأن البلد يعتمد على الإيرادات النفطية فقط، من دون مساهمة إيرادات القطاعات الاقتصادية الأخرى؛ لذلك سنركز هنا على عجز الموازنة العامة من خلال تناول أنواع عجز الموازنة العامة، ويمكن تلخيص أنواع العجز للموازنة العامة، بما يأتي: (2)

أ- العجز الدوري ان العجز الدوري ما يسمى غالبا بـ(العجز الموسمي)، يحدث خلال السنة المالية؛ بسبب التقلبات المالية التي تحدث في الدورة الاقتصادية التي تكون ناجمه عن الظروف الطارئة، وغير متوقعة.

ب - العجز المقصود أو المنظم: وهو العجز المخطط الذي تسمح به الدولة، وفي ظل شروط معينة، وفقا لإجراءات ودراسات تقوم بتحديدها الدولة، وذلك من خلال زيادة النفقات العامة للحكومة العراقية على الإيرادات العامة وخلال مدة زمنية معينة.

ت- العجز الهيكلي: يحدث عندما في حالة أن الإيرادات العامة للدولة لا تتمكن من تغطية النفقات العامة، وبصفة مستمرة من خلال الزيادة في الانفاق الحكومي العام بما يفوق المقدرة المالية للحكومة العراقية، وهذا يشير إلى حدوث خلل في هيكل الاقتصاد للبلد.

ث- عجز القوة والضعف: إن هذا النوع من العجز هو من أنواع العجز الجديدة للحكومة إذا يتمثل ذلك العجز بضعف قدرة الإدارة للحكومة العراقية في توفير المصادر الكافية من الإيرادات هذا من جهة، وكذلك من جهة الانفاق فإنه يتمثل بالإنفاق الحكومي غير الرشيد وغير العقلاني من الحكومة. وهذا يسمى بعجز الضعف، أما فيما يخص عجز القوة فإنه عجز يحدث من خلال الزيادة في النفقات الحكومية العامة سواء كانت مساعدات اجتماعيه أم مساعدات اقتصاديه أم إعانات. (1).

ح- العجز المتراكم: يعتمد على فكره السماح بوجود العجز في الموازنة العامة للحكومة العراقية خلال مدة الكساد الاقتصادي؛ بسبب معالجه المشاكل التي يعاني منها من أجل تقليل نسب البطالة وتخفيض الضرائب وزياده الانفاق الحكومي العام ومن ثمَّ زياده دخول الافراد، وهذا يعني حدوث انتعاش في الاقتصاد العراقي عن طريق زياده الطلب على السلع والخدمات.

2: <u>أهداف الموازنة العامة :</u>

ليست الموازنة العامة مجرد تقدير للنفقات والإيرادات، وانما تسعى الحكومة من خلال إعدادها إلى تحقيق جملة من الأهداف العامة، وتتمثل بالأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية ويمكن توضيحها بما يأتي: (3).

أ - الأهداف السياسية للموازنة العامة : تعد الأهمية السياسية كبيرة في الدول النامية؛ ولا سيما ذات الأنظمة الديمقراطية والنيابية؛ لان إلزام السلطة التنفيذية بتقديم مشروع الموازنة يكون كل عام إلى مجلس النواب من أجل ان يجيزها، ويقرر

صرف الانفاق الحكومي، أي أنها خاضعة للرقابة الدائمة من قبل تلك المجالس، وذلك من خلال رفض أو تعديل مشروع الموازنة المقدمة إليها وأن اعتماد الموازنة العامة من البرلمان يعني مناقشة البرامج السياسية للدولة، كما أن مصادقة البرلمان عليها، يعني ذلك أن يتمتع الشعب بحرياته الدستورية والحقوق الديمقراطية له، كما أن الموازنة تتضمن مؤشرات إنفاقيه وموارد مالية، تكشف عن طبيعة السياسة العامة للحكومة العراقية تجاه المجتمع.

ب- الأهداف الاقتصادية: مجموعه من الأهداف تسعى الحكومة العراقية إلى تحقيقها من خلال السياسة المالية لها، وهدف الموازنة العامة هو التوازن، أي تحقيق التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، وهذا يعني تحقيق الاستقرار الاقتصادي حتى لو تتطلب الأمر الخروج عن مبدا التوازن للموازنة العامة، فعن طريق تدخل الحكومة للحد من آثار التقلبات الاقتصادية والدورات والعمل على تحقيق الاستقرار الكلي للبلد.

تعدَّ الموازنة العامة أداة ضرورية يمكن من خلالها التأثير على مختلف الأنشطة الاقتصادية عن طريق التأثير على مجمل النفقات والإيرادات، بما يحقق التوازن الاقتصادي عبر استعمال السياسات المالية والمتمثلة بالضرائب والانفاق والتأثير على الطلب الكلي ومعالجه المشاكل الاقتصادية. من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والازدهار الاقتصادي للبلد.

ت: الاهداف الاجتماعية : تعمل الاهداف الاجتماعية للموازنة العامة على إعادة توزيع الدخل بين الفئات المجتمع المختلفة، فمن خلال فرض الضرائب المباشرة، ولا سيما الضرائب التصاعدية على فئات المجتمع ذات الدخل العالي، وكذلك من خلال فرض الضرائب غير المباشرة التي تستهدف السلع غير الضرورية، وهي السلع الكمالية التي يتركز الطلب عليها من بدن الاشخاص ذات الدخل المرتفع، فإن الدولة تعمل من خلال برامج الاعانات والدعم على عمليه إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة، وان هذه الاهداف هي وسيلة أساسية تعمل الحكومة من خلالها على تحقيق الاستعمال الأمثل، وعلى تعبئة الموارد وتقليل نسب البطالة، ورفع المستوى المعاشي للأفراد. (5).

ث- الاهداف المالية.

تمثل الموازنة العامة الأداة الرئيسة والمهمة، يتوضح عن

طريقها المركز المالي للحكومة العراقية؛ إذ تمثل الوثيقة المالية المهمة الأساسية التي تفسر المصادر التي تعمل على تمويل الإيرادات العامة خلال السنة المالية، كما أنها توضح جدولا مفصلا للنفقات العامة، فهي تضع كشفا للوضع المالي للحكومة، وأن التوازن بين جانب الإيرادات والنفقات يعكس المركز المالي للحكومة، فيما إذا كان هذا التوازن حقيقياً أم غير حقيقي، كما انها توضح صافي الموازنة العامة سواء كان عجزاً ام فائضاً

3 - مفهوم النمو الاقتصادي: -

هنالك كثير من المفاهيم تخص النمو الاقتصادي تناولها الكثير من الباحثين والعلماء والهيئات والمنظمات الحكومية والدولية، ومن تلك المفاهيم يمكن توضيح الآتي: (4)(6).

ان النمو الاقتصادي ما هو الا عمليه توسع في الانتاج وإعادة ما يكون خلال مده زمنية معينه تكون مقارنة بمدة زمنية تسبقها، سواء في الأجل القصير أو في الأجل المتوسط.

يمكن توضيح مفهوم النمو الاقتصادي، أيضاً، على أنه الزيادة في إنتاج الاقتصاد خلال الزمن وأن المقياس الافضل لهذا الانتاج هو الناتج المحلي الإجمالي. وفي هذه الدراسة سنركز على تحليل العلاقة بين صافي الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي؛ لأنه يمثل من المؤشرات أو المقاييس الرئيسة للنمو الاقتصادي للبلد، كما يمكن القول: بأنَّ النمو الاقتصادي يمثل الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الدخل القومي ويمكن الإشارة إلى النمو الاقتصادي بأنه لا يعني حدوث الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي للبلد فقط، بل إنه يترتب على تلك الزيادة هو الزيادة الحقيقية في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الاقتصادي في العراق يجب أن يفوق معدل النمو السكاني، وان الزيادة التي تحدث في دخل الفرد العراقي هي ليست زياده نقديه فقط، بل يجب أن تكون زياده حقيقيو؛ وذلك من خلال الاستبعاد آثار التضخم، لأن العراق يعاني من تضخم كبير، ولا سيما التضخم المستورد؛ بسبب استيراده للسلع والخدمات وتصديره لسلعه النفط فقط، ومن ثمَّ، يمكن القول إن النمو الاقتصادي في العراقي يمثل ظاهرة كمية، تتمثل في الزيادة أو الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من مدة إلى مدة أخرى. وغالباً، ما تكون تلك المدة سنة، وكذلك الزيادة في نصيب الدخل للفرد، وان تلك الزيادة تتحقق من خلال تحقيق الزيادة في الإيرادات العامة للحكومة العراقية.

ثانيا- تحليل طبيعة الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي:

إن الاقتصاد العراقي بصوره عامه يعاني من الافتقار إلى سياسه ماليه بالمعنى الحقيقي، فان عمل الوزارة المالية العراقية في رسم سياستها المالية يكون أقرب ما إلى عمل امين الصندوق، فهي تتبنى مهمة تقييد الإيرادات العامة في السجلات المحاسبية، وإعادة توزيع تلك الإيرادات من خلال الانفاق العام؛ حسب تخصيصات المؤسسات والوزارات فيقدر الانفاق العام للوزارة على أساس حصه الوزارة في السنوات السابقة، مع الأخذ بنظر الاعتبار التغيرات الجديدة التي تطرا في الإيرادات العامة التي تعتمد بصورة رئيسة على تصدير النفط فقط .

إن حجم الإيرادات العامة يتم تقديرها استناداً إلى حجم الصادرات النفطية ومستويات الأسعار العالمية المتوقعة لتلك السنة المالية؛ فضلا على أن تحديد حصيلة الإيرادات الضريبية من خلال الاسعار للرسوم وأسعار الضرائب التي فرضتها الحكومة لقاء خدمات معينه تقدمها تقدر مدى الإمكانية في الحصول على القروض ومدى الحاجة لتلك القروض وآثارها وشروطها و كيفيه استرجاعها على وفق الشروط المحددة. (8).

إنَّ الاعتماد على النفط فقط بوصفه مصدراً رئيساً في تمويل إيرادات الموازنة العامة العراقية أدى إلى تراجع كبير في اهميه الموارد المالية الأخرى، كالرسوم والضرائب؛ ولا سيما الضرائب المباشرة؛ بسبب ضعف الأوعية الضريبية والكفاءة للأنظمة المكلفة بجباية وتقدير الضرائب.

يعدُّ اعتماد الموازنة العامة على العائدات النفطية وبصورة كبيره جدا، حالة شاذة، وتعكس الطابع الريعي للبلد والطابع المتخلف والمشوه وللهيكل الاقتصادي في العراق، كما أنها تثير حالة من التساؤل والقلق والخوف على مستقبل الاقتصاد

العراقي. ففي حاله تعرض البلد إلى المخاطر الخارجية مثل انخفاض الاسعار العالمية، وغيرها من الظروف الأخرى كالعامل الامني والسياسي، فان ذلك ينعكس أثره بشكل مباشر على انتاج النفط في العراق وعلى الإيرادات العامة للحكومة العراقية، وذلك ما يؤدي إلى حدوث عجز في الموازنة العامة وهذا ما يؤثر سلبا في تحقيق النمو الاقتصادي للبلد. (7).

ومن هنا يمكن توضيح العلاقة الوثيقة بين صافي الموازنة العامة سواء كان فائضاً أم عجزاً، ومعدلات النمو الاقتصادي في العراق المتمثلة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، فإذا كان صافي الموازنة متمثلاً بالعجز، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض في معدلات الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي.

أما إذا كان صافي الموازنة العامة متمثلا بالفائض، فهو ينعكس إيجابا على معدلات نمو الناتج المحل الإجمالي العراقي ويؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي للبلد والجدول أدناه يوضح هيكل الموازنة العامة في العراق؛ ولا سيما للمدة 2004 -2020.

نلاحظ من الجدول الاتي بإن الإيرادات العامة قد انخفضت خلال الأعوام 2004 – 2005؛ وذلك بسبب الاحتلال الأمريكي للعراق، وانعكس ذلك، أيضا على النفقات العامة، فقد ازدادت من عام 2004 إلى عام 2005، لكن خلال الاعوام 2006 و2007 نلحظ أن هناك ارتفاعاً كبيراً وملحوظاً بالنسبة للإيرادات العامة، قياساً بالسنوات السابقة؛ بسبب ارتفاع الأسعار العالمية للنفط، وبما أن العراق يصدر نسبة كبيرة من النفط؛ لذلك فقد ارتفعت إيراداته خلال المدة المذكورة أعلاه لارتفاع أسعار النفط العالمية الا أن النفقات العامة بدأت في التزايد للمده أعلاه نتيجة لارتفاع نفقات الدفاع، ورواتب القطاع العام والمتقاعدين، وتخصيصات المنافع الاجتماعية، ونفقات استحداث الدوائر والوزارات غير المرتبطة بالهيئات والوزارات المستقلة.

ففي عام 2009 انخفضت إيرادات الحكومة العراقية بسبب الانخفاض الذي حصل في اسعار النفط العالمية نتيجة الازمة العالمية، ونتيجة لانخفاض الطلب العالمي على النفط ومن ثمَّ انخفاض أسعاره، وهذا يعني انخفاض في عائدات الحكومة العراقية قياسا بالسنوات السابقة، أن ذلك الانخفاض في الإيرادات العامة سوف ينعكس سلباً على واقع الاقتصاد العراقي، فقد تراجعت قيمه النفقات العامة من عام 2008 إلى عام 2009، وكما موضح بالجدول الآتي.

أمَّا الإيرادات العامة بدأت بالارتفاع للمده 2010 -،2013 وكما مبين في الجدول أعلاه، وانعكس ذلك في تزايد النفقات العامة سواء كانت فعلية مخططة، وأن من أهم الأسباب التي أدت إلى ازدياد الانفاق الحكومي العام في تلك السنوات 2010- 2011 2012 -2013 هي الزيادة التي حصلت في رواتب موظفين الدولة، وكذلك فقره المنافع الاجتماعية التي تمثلت بشبكات الحمايات الاجتماعية ومفردات البطاقات التموينية، وكذلك الزيادة في الانفاق العسكري وإعادة تأهيل البنى الارتكازية، فقد بلغت النفقات العامة لعام 2013 ما يقارب 119127555 بعدما كانت مساوية إلى 70134201 في عام 2010، وفي عام 2013 إلى عام 2016 حدث تراجع كبير في حجم الإيرادات العامة الذي أدى إلى حصول عجز مالي للسنوات 2014 و 2015 و 2016 وعلى التوالي؛ بسبب الانخفاض الكبير الذي حدث في أسعار النفط العالمية الذي أدّى إلى حدود عجز في الموازنة العامة للحكومة العراقية. علماً انه خلال عام 2014، فقد تعرض الاقتصاد العراقي إلى هجمة كبيره جدا، وهي داعش الإرهابي التي أدت إلى تدمير في البنى الاقتصادية، وحدوث اختلال كبير في قطاعاته

الاقتصادية،وكذلك زيادة الانفاق العسكري بما يقارب 60% من الموازنة العامة للحكومة العراقية؛ فضلا عن التخريب الذي حدث للبنى التحتية وللإبار النفطية والخسائر البشرية والمادية الكبيرة التي انعكست سلباً على معدلات النمو الاقتصادي فيه، وأدى إلى تراجع كبير في مستويات الناتج المحلي الإجمالي.

أما خلال عام 2017، فقد كان هنالك ارتفاع في الإيرادات العامة للموازنة العامة للحكومة العراقية، وذلك بسبب تحسن أسعار النفط العالمية من جهة، وزيادة الصادرات النفطية العراقية من جهة أخرى. أما نفقاته العامة، ففي عام 2018 بدأت بالارتفاع، وكما موضح بالجدول 1.

الجدول (1) الإيرادات والنفقات في العراق للمدة 2004-2021 (مليون دينار)

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	صافي الموازنة العامة (فائض أو عجز)
2004	32988850	31521427	1467423
2005	40435740	30831142	9604598
2006	49055545	37494459	11561086
2007	54964850	39308348	15656502
2008	80641041	67277194	13363847
2009	55243527	55589721	(-346194)
2010	70125921	70134201	(-8280)
2011	103989089	78757668	25231421
2012	119817222	105139572	14677650
2013	113840076	119127555	(-5287479)
2014	97618556	113473516	(-15854960)
2015	66470251	70397506	(-3927255)

(-21658164)	76067433	54409269	2016
1932058	75490114	77422172	2017
25696645	80873188	106569833	2018
20266061	87300932	107566993	2019
(-9673848)	72873537	63199689	2020
6231803	102849660	109081463	2021

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة المالية ،الدائرة الاقتصادية، البيانات للمدة 2004-2021

(الرقم بين القوسين يشير إلى العجز في الموازنة العامة في العراق).

الشكل (1) الإيرادات والنفقات في العراق للمدة 2004-2021 (مليون دينار)

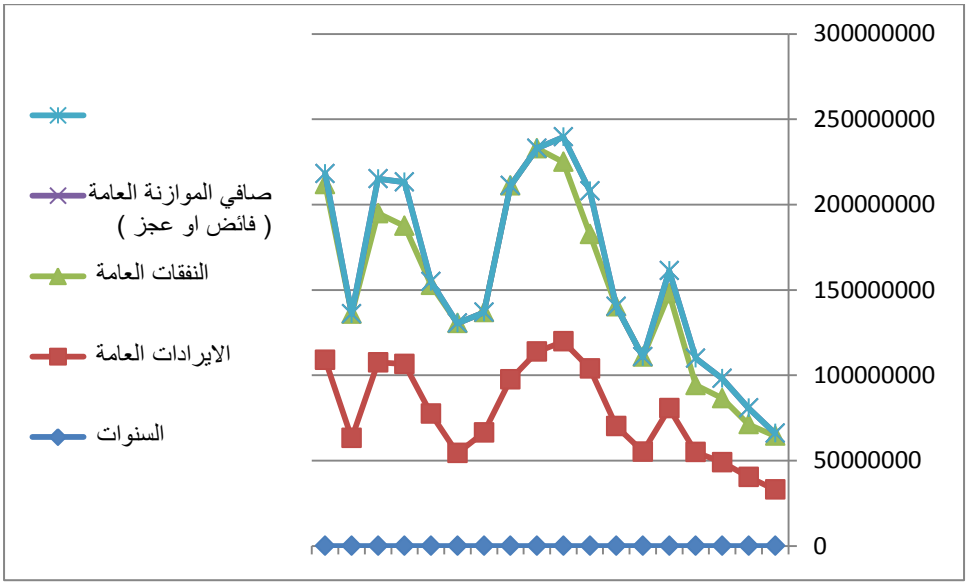

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 1 من خلال استعمال برنامج الـ Excel .

ثالثا- تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والنمو الاقتصادي في العراق.

كما ذكرنا سابقا، فإن الموازنة العامة للحكومة العراقية قد تعتمد بنسبه كبيرة جداً على ايرادات القطاع النفطي في تمويل الانفاق الحكومي العام، لذلك يحدث عجز في الموازنة العامة لعدم مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في رفد ايرادات الموازنة العامة وهذا يؤثر سلباً على معدلات النمو الاقتصادي في العراق بصورة عامة.

وعلى مستويات الناتج المحلي الإجمالي بصوره خاصة نلحظ من خلال الجدول الآتي أن مساهمة القطاعات الإجمالية في الناتج المحلي الإجمالي تكون منخفضة جدا، وكما في الجدول الآتي: - (9).

الجدول (2) مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي العراقي للمدة 2004-2021

السنوات	القطاع النفطي %	القطاع الزراعي %	الصناعة التحويلية %	القطاعات الأخرى %
2004	57.68	9.70	1.75	30.87
2005	57.54	6.70	1.31	34.45
2006	55.21	5.70	1.53	37.56
2007	52.94	12.5	1.67	32.49
2008	55.24	10.6	1.67	32.49
2009	42.97	4.38	2.59	50.06
2010	45.11	5.00	2.25	47.64
2011	53.06	4.15	2.81	39.98
2012	49.80	8.00	2.70	39.5
2013	46	4.00	2.3	47.7
2014	45.2	2.46	1.9	50.44
2015	41.1	3.8	2.2	52.90
2016	43.5	3.1	2.00	52.40
2017	46.1	3.4	2.1	48.30
2018	45.4	3.1	2.1	47.30
2019	43.1	3.3	2.2	45.9

44.6	2.1	3.2	44.2	2020
45	2.3	3.4	44.6	2021

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات 1- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، الحسابات القومية.

2- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي لعدة سنوات.

الشكل (2) **مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي العراقي للمدة 2004-2021**

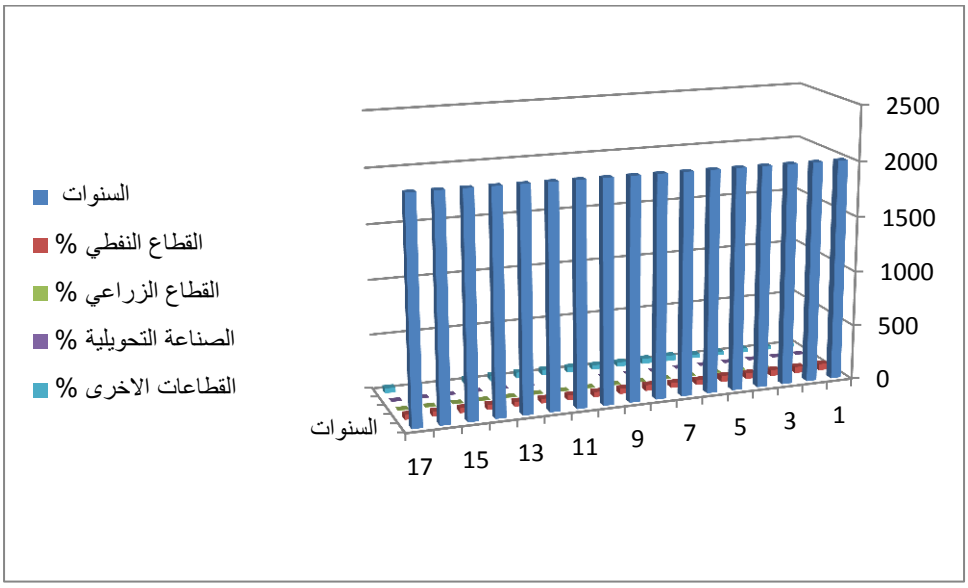

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 2 من خلال استخدام برنامج الـ Excel .

كما نلحظ من الجدول رقم 2 بأن أكبر نسبه تمثل في تكوين الناتج المحلي الإجمالي هي نسب القطاع النفطي مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى: التحويلية، وقطاع الزراعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى، نلحظ، هنا، بأن أعلى نسبة مساهمة للقطاع النفطي كانت مساوية إلى 8 .6 7 5% وأقل نسبة كانت خلال عام 2015، وهي مقاربة إلى 41.1% .

أما نسبه القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي أو أعلى نسبه لها تمثلت خلال عام ،2007 وهي مساوية إلى 5. 12% وتمثلت أقل نسبه في تكوين الناتج المحلي أو من لدن القطاع الزراعي خلال عام 2014 إذ كانت مساوية إلى 46. 2% وهي نسبه منخفضه جدا قياسا بالقطاع النفطي.

أما فيما يخص مساهمه الصناعات التحويلية في تكوين الناتج المحلي، فقد كانت أعلى نسبه تمثلت خلال عام 2011 التي ساوت إلى 8. 2% تقريبا خلال عام 2005 كانت اقل نسبة إذ سأوت1 1.3% وهي نسبه منخفضة جدا، ويرجع ذلك إلى توقف العديد من الصناعات في العراق والاعتماد بشكل كبير جدا على السلع المستوردة من الخارج من دون الاعتماد على

الانتاج المحلي. أما فيما يخص مساهمة بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى في تكوين الناتج المحلي، فقد تمثلت أعلى نسبه خلال عام 2015 فكانت مساوية إلى ما يقارب 90. 52% واقل نسبه كانت خلال عام 2004 كانت مساوية إلى 87. 30% ؛لذلك نلحظ من الجدول (رقم2) بان مساهمه القطاعات الاقتصادية الأخرى غير القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي أو تكون منخفضه جدا وهذا يشير إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في العراق فقد كانت نسب قطاعات الاقتصاد الأخرى منخفضه نتيجة للإهمال وعدم الدعم الكافي لها من لدن الحكومة العراقية، والاعتماد بشكل كبير جدا على السلع المستوردة فقط ،من دون الاعتماد على الانتاج المحلي وتشجيعه في سد الحاجه المحلية، وتصدير الفائض منه إلى الخارج، وهذا يشكل خطراً كبيراً على واقع النمو الاقتصادي في العراق، قد يزيد من معدلات البطالة ويؤدي إلى حدوث خلل كبير في هيكل القطاعات الاقتصادية الأخرى.

يمكن دارسة العلاقة بين الموازنة العامة ومعدلات النمو والاقتصادي في العراق عبر دارسة نسبة صافي الموازنة العامة وتحليله، والمتمثلة بالعجز أو الفائض على الناتج المحلي في العراق ؛ إذ تكون تلك النسبة محدده لحجم تأثير الموازنة العامة للحكومة العراقية سواء أكانت في حالة فائض أم عجز مالي على واقع النشاطات الاقتصادية في العراق فإن السياسة المستعملة لتخفيض العجز المالي في الموازنة العامة تؤدي إلى تحفيز الموارد الاقتصادية المحلية وتنشيطها وتؤدي، أيضاً، إلى تحفيز الاستثمار ومن ثمَّ تحريك عجله النمو الاقتصادي في البلد، وتقليل معدلات البطالة وتقليل الانفاق العام، أي تقليل الانفاق الاستهلاكي وزياده الانفاق الاستثماري لما له من تأثير إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي للبلد.

من خلال الجدول الآتي، يتبين أن نسبه فائض الموازنة إلى الناتج المحلي، قد بلغت خلال عام 2004 ما يقارب 3% تلك النسبة تقلبت بين الارتفاع مرة، والانخفاض مرة، وكما في الجدول الاتي. (10).

الجدول (3) نسبة صافي الموازنة العامة من الناتج المحلي أو العراقي للمدة 2004-2021

السنوات	الموازنة العامة (1)	الناتج المحلي أو (2)	2/1
2004	1467423	**47959000**	3.059745
2005	9604598	**73533000**	13.06162
2006	11561086	**95588000**	12.0947
2007	15656502	**111455813**	14.04727
2008	13363847	**157026062**	8.510592
2009	(-346194)	**130642187**	- 0.264994
2010	(-8280)	**167099204**	- 0.004955

11.60988	**217327107**	25231421	**2011**
5.773477	**254225490**	14677650	**2012**
-1.932646	**273587529**	(-5287479)	**2013**
-6.123956	**258900633**	(-15854960)	**2014**
-2.048478	**191715791**	(-3927255)	**2015**
-12.6294	**171490000**	(-21658164)	**2016**
0.415764	**464701138**	1932058	**2017**
10.23508	**251064500**	25696645	**2018**
9.071139	**223412523**	20266061	**2019**
-4.53273	**213422122**	(-9673848)	**2020**
3.1469	**313433144**	9863456	**2021**

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالأعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، والنشرة السنوية للمدة 2004-2020.

الشكل (3) نسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي في العراق للسنوات 2004-2020

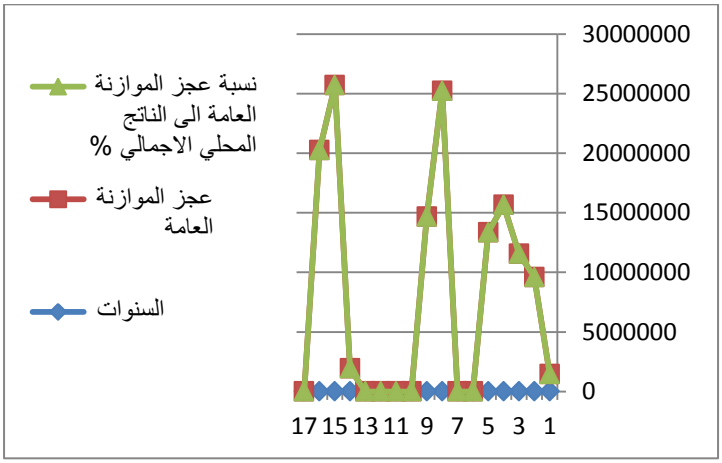

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 3 عن طريق استعمال برنامج الـ Excel .

ان نسبة الموازنة العامة إلى الناتج المحلي خلال عام 2009 كانت مساوية إلى ما يقارب 2. 0 نسبه منخفضة جداً؛ وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية التي حدثت التي أدّت إلى تأثير سلبي على أسعار النفط العالمية، ومن ثمَّ الانخفاض الذي حصل في الإيرادات العامة للحكومة العراقية الذي انعكس سلباً على معدلات الناتج المحل، وعلى واقع النمو الاقتصادي للعراق، فقد كانت النسبة منخفضة جداً خلال عام 2010، قياساً بالنسبة للأعوام الأخرى؛ إذ وصلت إلى ما يساوي تقريبا 00. 0% اما عن خلال الاعوام 2011 و 2012 بان النسبة لصافي الموازنة العامة إلى الناتج المحلي، كانت موجبة، وهي تعكس حدوث الفائض في الموازنة العامة للحكومة العراقية فقد بلغت تلك النسب لتلك الأعوام ما يقارب 11.6% و5.7 % وعلى التوالي وفيما يخصُّ المدة 2013 إلى 2016 فإن النسب كانت نسب سالبة، وهي تشير إلى العجز ونسب منخفضه ايضا اما في عام 2017 فقط كانت النسبة موجبه وهي مساوية إلى 41. 0% وهي تشير إلى الفائض المالي بدلاً من العجز، ثم بعد ذلك ارتفعت النسبة خلال عام 2018 إلى ما يساوي 2. 10% ونلحظ من ذلك، أن النسب بين انخفاضٍ وارتفاعٍ، وبين عجز وفائض، وهذا يعود إلى الخلل الرئيس في أدوات السياسة المالية الذي ينعكس سلباً على واقع النمو الاقتصادي في العراق، وان ذلك يؤدي إلى عدم تحقيق معدلات نمو عالية في النشاطات الاقتصادية؛ أي عدم تحقق مستوى الازدهار الاقتصادي، ومن ثمَّ حدوث اختلال في هيكل الاقتصاد العراقي يؤثر سلباً على معدلات النمو الاقتصادي للعراق، وهذا يؤثر سلباً على واقع القطاعات الاقتصادية الأخرى للبلد.

<u>الاستنتاجات والتوصيات :-</u>

<u>أولا : الاستنتاجات :</u>

1- **إنَّ السياسة المالية التي تستعملها الحكومة العراقية من خلال زيادة النفقات العامة لم يكن لها أي دور ملموس على واقع الناتج المحلي في العراق ولا على مستويات النمو والاقتصادي للبلد.**

2- **إن زيادة الناتج المحلي في العراق تؤدي إلى الزيادة في الإيرادات العامة للحكومة العراقية.**
3- **وبما أن القطاع النفطي له دور كبير في تكوين الناتج المحلي بسبب تراجع نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى، ولا سيما الصناعة والزراعة في تكوين الناتج المحلي، وهذا يعكس الاختلال الكبير الذي يحصل في الهيكل الانتاجي العراقي.**
4- **صافي الموازنة العامة إذا كان عجزاً فإن زيادته تؤدي إلى انخفاض كبير في معدلات نمو الناتج المحلي، وبالعكس إذا كان صافي الموازنة العامة فائضاً إن زيادته تؤدي إلى ارتفاع معدلات الناتج المحلي أو للبلد.**
5- **اعتماد الإيرادات العامة للموازنة العامة للحكومة العراقية على القطاع النفطي فقط، من دون الاعتماد على بالقطاعات الاقتصادية الأخرى؛ لاسيما إن زيادة الانفاق الحكومي العام يؤدي إلى حدوث عجز في الموازنة العامة للحكومة ومن ثمَّ، يعمل على حدث انخفاض في معدلات الناتج المحلي، وعدم تحقق معدلات النمو الاقتصادي في العراق.**

ثانيا:- التوصيات:

1- استعمال معايير الكفاءة الاقتصادية خلال إعداد الموازنة العامة للحكومة العراقية؛ وذلك من أجل تحقيق جملة من الأهداف المرجوة من الحكومة العراقية.

2- توجيه الانفاق الحكومة العام صوب القطاعات الاقتصادية المنتجة من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي للبلد.

3- العمل على ترشيد الانفاق الحكومي العام ومعالجه الخلل في الهيكل الانفاقي وزيادة مساهمة النفقات الاستثمارية في النشاطات الإنتاجية من أجل تنويع القاعدة الإنتاجية وسد الحاجة المحلية وتصدير الفائض إلى الخارج.

4- اعتماد مبدأ الرؤيا المستقبلية الشاملة خلال إعداد الموازنة العامة للحكومة العراقية من أجل تحقيق أهداف الموازنة العامة.

5- زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في تكوين الناتج المحلي بدلاً من الاعتماد على القطاع النفطي فقط في تكوين الناتج المحلي، وذلك من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي في العراق.

6- العمل على زياده الانفاق الحكومي للقطاعات الاقتصادية المنتجة من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي في العراق.

المصادر :

1 –محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

2- د. مظهر محمد صالح، العجز الوقائي في الموازنة العامة للعراق بين سعة الحكومة في الانفاق وامثليه المثبتات الديناميكية ، البنك المركزي العراقي، بغداد،2011.

3-سارة علي احمد محمد واخرون، اثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، المركز الديمقراطي العربي. 2016.

4 -Brian w cashell the economics of the federal budget deficit crs report for congress updated January 28-2009.

5- .Akoutsyinnise theory of econometric 2 edition macmillan, 1977.

6-Domar E,D Essays in the theoty of economic Growth new york , oxford un iversity press 1970.

7-عبد الجبار عبود الحلفي، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، مجلة الدراسات الاقتصادية، بيت الحكمة العدد 19 ، 2017.

8-مفيد ذنون يونس، اختلال الهيكل الانتاجي وفاعلية الانفاق الحكومي في تصحيحه دراسة حالة العراق، مجلة افاق الاقتصادية، العدد 81، عام 2001

9- خديجة جمعة الزويني، الفساد وأثره في الموازنة العامة للدولة، الجامعة المستنصرية، مجلة الادارة والاقتصاد، السنة الحادية والثلاثون، العدد 73، 2008

10-Roger AArnold Macroeconomics south – western Cengege Learning 2010.

11- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية للمدة 2004-2020.

12- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، الحسابات القومية. .